مصر والبحر الأحمر

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

لعب البحر الأحمر دوراً خطراً كطريق ملاحى بين الشرق والغرب فى القرن التاسع عشر ، وفى النصف الثانى من هذا القرن بنوع خاص .

ولقد تأثر تاريخ مصر الحديث بموقعها على هذا البحر ؛ إذ أن هذا البحر الذى شاءت الدولة العثمانية أن تجعله بحيرة راكدة ، أصبح من مستهل القرن التاسع عشر شرياناً من أهم شرايين المواصلات بين الشرق والغرب ؛ خاصة بعد اكتشاف البخار واستخدامه فى المواصلات البحرية . وبالطبع ستتضاعف هذه الأهمية بعد أن يتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط وتفتح قناة السويس للملاحة فى سنة ١٨٦٩ .

وارتبط النشاط فى البحر الأحمر بالتطاحن الاستعمارى فى إفريقيا عامة وفى ساحلها الشرقى بنوع خاص . فقد كان طبيعياً وقد بدت للعيان أهمية المناطق المطلة على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندى ، أن تسرع الدول الاستعمارية المتحفزة لتأخذ كل منها نصيبها فى هذا الصيد الثمين .

ولم تقف مصر — وهى التى كان يمسها الأمر قبل غيرها — مكتوفة الأيدى وسط هذا الصراع الدولى الطاحن ، بل اتجهت إلى أن تلعب دوراً عملياً حاسما ، فعمدت إلى أن تثبت أقدامها فى المناطق الهامة المطلة على البحر الأحمر وفى سالف إفريقيا الشرقى قبل أن تسبقها الدول الاستعمارية التى كانت قد بدأت فعلا تنشب أظفارها فى هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل للداخل ، بل كما سنوضح كانت السياسة المصرية أبعد من ذلك فقد كانت هذه السياسة ترمى إلى الاستيلاء على ساحل البحر الأحمر الغربى بكلية . وعلى الساحل الإفريقى الشرقى للمواجه للمديرية الاستوائية التى كانت الجهود تبذل فى ذلك

الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصرى فيها . وكانت الدلائل كلها قد أثبتت أن اتصال مصر بالنصف الجنوبى من وادى النيل أى بالسودان وخاصة بمنطقة البحيرات الاستوائية عن طريق البحر أيسر وأجدى وأوفر فى الوقت وفى النفقات من الاتصال عن طريق النيل الطويل وما يعتريه من العقبات المتباينة .

وخطت مصر أول خطوة إيجابية فى سبيل مد نفوذها فى البحر الأحمر وموانيه حين طلبت ضم ميناءى (سواكن ، ومصوع) للإدارة المصرية ، وقد كان للميناءين وضع خاص ، إذ كانا تابعين لإيالة (جدة) وكان يطلق على هذه الجهات اسم (ولاية الحبش) ولعل هذه التسمية ترجع إلى أن هذه الأقاليم هى التى تشرف على الحبشة . وقد كان بين العثمانيين ، باعتبارهم القوة الإسلامية التى تتزعم العالم الإسلامى ، وبين الحبشة المسيحية ، مثلما كان بين الحبشة وبين الولايات العربية الاسلامية المحيطة بها فى أفريقيا (كإمارة هرر) نضال يعتبر تتمة للحروب الصليبية المعروفة .

وكللت جهود مصر فى ضم الميناءين بالنجاح فصـــدر فرمان بوضع الميناءين تحت إدارة الحكومة المصرية فى مايو ١٨٦٥ .

على أن اســـتلام الإدارة المصرية لسواكن تم مباشرة بعد صدور الفرمان السلطانى بذلك . أما فيما يختص بميناء (مصوع) فقد تأخر استلامها بسبب ثورة الجند فى « التاكة » وهى من ملحقات السودان الشرقية من سواكن .

وبعد استلام سواكن ومصوع عين (حسن بك رفعت) محافظاً لمصوع و(ممتاز بك) محافظاً لسواكن .

لكن الحكومة المصرية ، شعوراً منها بأهمية هذه الأقاليم المطلة على البحر الأحمر والتى دخلت حديثاً فى حوزتها ؛ فصلتها فى عام ١٨٧١ عن حكمدارية السودان وكونت من مصوع وسواكن وغيرها من الأقاليم البحرانية المطلة

على البحر الأحمر والتى خضعت للنفوذ المصرى محافظة مستقلة عرفت باسم (محافظة سواحل البحر الأحمر) وعين لإدارتها الضابط المصرى أحمد ممتاز باشا بلقب (مدير عام شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر (وخلفه فى هذه الوظيفة (مستر نجر بك) وهو سويسرى الأصل وكان قنصلا لفرنسا بمصوع من قبل .

وقد كانت حالة سواكن ومصوع غاية فى السوء وقت أن تسلمتها الإدارة المصرية ، وتقرير (حسن بك رفعت) فى مايو ١٨٦٦ عن مصوع يوضح كيف كانت حالة السكان الصحية رديئة إذ كانت تنتشر بها عدة علل منها الحميات ، ومرض الدوسنتاريا ، والعلة المخية ، والكوليرا ، وكان بأسواق مصوع وأزقتها بعض المصابين بالجدرى والقروح مشرفين على الموت دون أن يوجد من يعتنى بهم لعدم وجود مستشفيات أو وسائل علاج بها .

أما عن حالة المبانى الحكومية وقت استلامها فقد كانت قديمة وآيلة للسقوط وبعضها كان قد تهدم فعلا وأصبح عبارة عن أكوام من التراب . ولم يكن بالبلدة طاحونة واحدة لطحن الحنطة أو فرن للخبز ، وكانت حالة الأمن مضطربة إذ لم تكن حتى بالنقط الهامة بالساحل قوة عسكرية لحفظ الأمن ، وفيما يختص بالأموال التى تجبى من الأهالى لم تكن هناك سجلات ثابتة توضحها وتضبطها حتى لا يضار أحد .

وقد عثرت فى المحفوظات التاريخية على عدة تقارير عن حالة هذه الجهات فى فترات مختلفة نذكر منها تقرير أحمد ممتاز باشا الذى أصبح محافظاً لسواحل البحر الأحمر فى مارس ١٨٧١ وتقرير على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر أيضاً فى الفترة من (أغسطس ١٨٧٩ إلى يناير ١٨٨١) .

وقد قامت الإدارة المصرية فى تلك الجهات بعدة إصلاحات شملت جميع نواحى الحياة فيها .

* * *

اهتمت الإدارة المصرية بتيسير سبل المواصلات فنظم بريد برى بين

سواكن والقصير إلى أن يتم تنظيم الخط الملاحى البحري بين سواكن ومصوع وبينها وبين السويس .

وأنشئ بكل من مصوع وسواكن مكتب بريد وخصصت باخرة بعد ذلك لنقل البريد من سواكن لمصر فى كل أسبوع فكانت البوستة السودانية تنقل من الخرطوم إلى سواكن براً وكان يقوم جنود الهجانة بهذه المهمة . ومن سواكن للسويس بحراً ، وربط خط بحرى بين مصوع وسواكن وخصص وابور للإقامة بكل منها ، وقد نظمت مواعيد هذه الوابورات بدقة ، ولما انتظمت حركتها أصبحت تنقل الركاب والبضائع .

كما مدت خطوط التلغراف بين سواكن ومصوع وموانى البحر الأحمر الأخرى وبينها وبين الخرطوم . وقد وجدنا فى دفاتر صادر محافظة سواكن وصفاً طريفاً لحفل نصب أول عامود من أعمدة التلغراف بسواكن ومما ذكر بهذه المناسبة أن تجار البندر قدموا أحد الأعمدة على سبيل الهدية الرمزية اعترافاً منهم بتقديرهم لأعمال الحكومة ومشروعاتها العائدة بالنفع على الأهالى بصفة عامة وعلى التجار بصفة خاصة .

ومن الخطوط التلغرافية التى مدت الخط من بربر إلى كسلة . ومن كسلة إلى مصوع . . ومنها إلى سواكن . ومن سواكن إلى برانيس وهى ميناء مصرى على البحر الأحمر .

وقد ظهر أن الأخشاب التى ترسل من مصر لاستعمالها فى الخطوط التلغرافية تتعرض لحشرة القرضة ، وأن الأفضل والأوفر استخدام أخشاب شجر الدوم التى بالسودان لهذا الغرض .

وكان بلاشمهندس عموم التلغرافات (سلامة بك) يداوم المرور على هذه الخطوط التلغرافية الجديدة لتفقد حالتها ولتلافى ما فيها من نقص .

هذا بالإضافة لتمهيد الطرق البرية التى تربط موانى البحر الأحمر المختلفة بالمدن الداخلية .

وقد بحث فعلا مشروع وصل السودان بمصر بالسكة الحديد وقدمت اللجنة المكلفة لهذا العمل تقريراً وافياً . كما بحث (إسماعيل بك الفلكى) مشروع مد خط حديدى من سواكن إلى بربر أو شندى وقدم تقريراً فى هذا الشأن مع خريطة توضيحية ؛ لكن العقبات المالية حالت دون تنفيذ هذا المشروع وإن كان قد بدئ فيه فعلا فمد الخط من وادى حلفا إلى (حنك) .

هذا من جهة المواصلات ، وقد اهتمت الإدارة المصرية بتعمير بندر سواكن ومصوع فبنيت مساكن للأهالى من الحجارة كما شيد بكل منهما مسجد ومستشفى ومكاتب صغيرة لتربية وتعليم الأطفال ، ولما كان من العساكر الموجودين بالبندر من يتقن أشغال الحدادة والنجارة والنحت والبناء فقد استخدمتهم فى هذه الأعمال .

كما أرسلت مطاحن للغلال كاملة العدد من مصر لتركيبها هناك ، وأرسل أيضاً مهندس خاص لإقامة (طابونة) لصنع الخبز بها ، ومخزن بجوارها لخزن الدقيق .

وعهد إلى (عرفة بك) باشمهندس استحكامات السودان ببحث مسألة الاستحكامات اللازمة بهذه الجهات لضمان سلامتها .

* * *

واهتمت الإدارة المصرية بتدبير المياه العذبة لكل من سواكن ومصوع فمدت المواسير من العيون والآبار لبندر مصوع وقام بهذه العملية المهندس المسيو (روسو) ، ولما وجد أن مياه الآبار بسواكن مرة وأن الأهالى يرتحلون منها للجبال فى (سنكات) و(اركويت) حيث يمكنهم الحصول على المياه ، الأمر الذى جعل التجارة تكسد بالإضافة لانتشار مرض (الأستكربوط) نتيجة المياه غير العذبة ، قامت الحكومة ببناء خزان يسع ٢٥٠,٠٠٠ متر من المياه لجمع مياه السيول التى تسقط على المرتفعات المحيطة بسواكن ومدت قناة من الخزان للمدينة بلغ طولها ٦,٠٠٠ متر وصرف على هذه العملية ٨٠٠ كيس .

وجهت الحكومة جهودها إلى العناية بموارد هذه الجهات الطبيعية وتنميتها ، فاهتمت بنشر زراعة القطن فى كل من مصوع وسواكن وملحقاتها كطوكر وعقين وسنكات ، فأرسلت البذور لهذه الجهات ، وشجعت الأهالى على الزراعة وازدهرت الزراعة بها لدرجة أن المحالج التى أقامتها الحكومة لم تف بالحاجة فأنشأ الأهالى والمهاجرون الأجانب محالج للقطن . ومما يدل على مبلغ اهتمام الحكومة بتنمية الزراعة هنا أنها فصلت مدير التاكة فى عام ١٨٧٠ لما نسب له محافظ سواحل البحر الأحمر عدم الاهتمام بتشوين الأهالى للزراعة .

ولما كانت هذه الجهات مشهورة بملاحاتها فقد اهتمت الإدارة المصرية أيضا بتنظيم عملية استغلال هذه الملاحات وتصريف انتاجها من الملح ، ومما عمل فى هذا السبيل مد خطوط حديدية من الملاحات للساحل لتيسير نقل الملح فى عربات تسير على هذه القضبان بالدفع ، وعملت (أسكلة) بجوار الساحل لتيسير شحن السفن وعين مأمورون على الملاحات ، بل إن الإدارة المصرية عملت على تنظيم استغلال الملح وتسويقه ، فأرسلت عينات من مختلف أنواع الملح إلى البلاد الأجنبية للترويج له .

وفى مستهل الأعمال التى عنيت بها الإدارة المصرية بعد استلام سواكن ومصوع ترتيب وحـــدة صحية وتعيين طبيب وصيدلى لكل منها ، كما عينت حكيمتين من التلميذات اللاتى أتممن الدراسة بالمدرسة الطبية إحداهما لاسبتالية سواكن والأخرى لاسبتالية مصوع .

وللفصل فى المنازعات والخلافات شكّل مجلس فى كل من مصوع وسواكن من وجوه وعمد التجار ، وللتسهيل على أرباب القضايا رأى المجلس المخصوص أن القضية التى تنظر فى أحد المجلسين ويستلزم استيفاؤها تنظر بالمجلس الثانى :

ولقد استتب الأمن تماماً فى مصوع وسواكن فى ظل الإدارة المصرية

فقد عين فى كل نقطة من النقط الهامة عدد من الجنود وعلى رأسهم ضابط للضرب على أيدى العابثين بالنظام والأمن .

كما نظمت مسألة جمع العشور والعوائد ورصدت فى دفاتر حتى لا يظلم أحد ، وساعد ذلك كله بالإضافة إلى الاهتمام بإعداد الموانى لاستقبال السفن وإنشاء الأساكل ، على رواج التجارة . فكانت السفن تأتى بانتظام لسواكن محملة بالبضائع الهندية والأسيوية المختلفة وتعود محملة بالملح والصمغ والعاج وغيرها من المنتجات السودانية .

ولما كان الأجانب قد أخذوا يتسللون للجهات الساحلية الهامة بساحل أفريقيا الشرقى وسواحل البحر الأحمر ويعقدون اتفقات مع شيوخ القبائل فقـــد أصدرت الحكومة المصرية أوامر مشددة (لمحافظة سواحل البحر الأحمر) بمداومة المرور على السواحل واستكشاف وبيان حـــدودها ، وتسجيل أسماء القبائل والمشايخ بدفاتر الحكمدارية وسجلات محكمة العموم بالخرطوم . وذلك لإثبات حقوق الحكومة المصرية وبطلان الوسائل التى كانت الدول الاستعمارية تتبعها فى عقد المعاهدات مع المشايخ لشراء جهات من الساحل كما فعل الطليان فى (رأس عريب) والفرنسيون فى جهة (أويوك) قرب تاجورة .

وقد حدث فعلا لما بدأت مصر تبسط نفوذها على هذه الجهات أن احتج حاكم عدن (ادوارد راسل) واضطرت الحكومة المصرية لأن ترسل (مكيلوب باشا) وهو إنجليزى الأصل ليشرح لوالى عدن حقيقة الوضع ويطمئن الإنجليز على مستقبل العلاقات بين بربرة وعدن لأن المسألة كما قالت الحكومة المصرية فى خطابها لرضوان بك تتعلق بالسياسة وتحتاج إلى تفهيم الوالى المذكور ما يختص بها عن طريق من يكون له إلمام تام بلسانه .

وقد تابعت الحكومة المصرية جهودها فى سبيل توطيد النفوذ المصرى فى المناطق الأخرى الهامة بساحل البحر الأحمر الغربى ووضع حد للوسائل

التى كانت تشبعها الدول الأجنبية للتدخل فى شئون هذه الجهات ، فلما علمت بالنزاع المستمر بين القبائل فى بربرة وعـــدم وجود سلطة تحفظ الأمن وتحسم الأمر ، واتخاذ الإنجليز فى عدن ذلك ذريعة للتدخل فى شئون هذه الجهات . ووصلت لمصر عدة استغاثات من عقلاء القبائل يستصرخون الحكومة المصرية أن تعاونهم لوضع حد للفوضى المنتشرة فى بلادهم . فأرسلت أحمد ممتاز باشا محافظ سواحل البحر الأحمر سنة ١٨٧١ وبرفقته محافظ مصوع لإجراء الصلح بين القبائل ، ثم أعقب ذلك إرسال رضوان بك وأحد رجال البحرية المصرية وقائد وابور (الصاعقة) إلى بربرة تمهيداً لإرسال الجنود والموظفين لإدارة شئونها ، ثم صدرت الأوامر (لمتذنجر بك) مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر بالتوجه بنفسه لبربرة . فذهب إليها وكتب تقريراً وافياً عن حالتها فى عام ١٨٧٣ ، أشار فيه لاضطراب الأمن وكثرة المشاحنات بين القبائل First Footsteps in East Africa .

وأوضح أن حالة ذلك الميناء الذى أمدته الطبيعة بميزات طبيعية نادرة . سيئة « فهو مهمل شأنه فى ذلك شأن كافة المدن الساحلية التابعة اسما للدولة العثمانية . وذكر أن البلدة تفتقر للمياه العذبة والمبانى المستقرة والمنشئات الصحية الدائمة بالإضافة لافتقارها لمن يدير شئونها ويحفظ الأمن ويضع حداً للنزاع بين القبائل ، وأشار إلى أن الإنجليز بعـــدن يعتبرون العقبة الكؤود التى تعترض بسط الحكومة المصرية لنفوذها فى هذه الجهات .

وقد زار بربرة قبل امتداد الإدارة المصرية إليها الرحالة الانجليزى برتون وكتب عنها فى كتابه : "First Footsteps in East Africa"

ولهذا الكتاب أهمية خاصة إذ أنه لم يكن قد سبق لرجل أبيض أن زار هذه الجهات ، لأن أهلها كانوا لايسمحون لأوروبى بأن تطأ قدمه أرض بلادهم ، وقد ذكر برتون أن بربرة يسكنها جنس من أخطر الأجناس وأنه رغم أنه كان متخفياً فى ثياب تاجر عربى إلا أنه لاقى الأمرين ومع ذلك فقد

استطاع أن يزور زيلع ، بربره ، هرر ، وأن يصف حياة البيكان ومعيشتهم وعاداتهم فى هذه الجهات وصفاً دقيقاً مستفيضاً ، وذيل كتابه بالمذكرات والمعلومات التى كتبها الرحالة السابقون الذين حاولوا النزول لساحل أفريقيا الشرقى من أمثال (سبيك) ، « وباركر) . هذا بالإضافة لملاحظات وتسجيلات مناخية وشروح لقواعد اللغة الهررية وهى لغة ساحلية خليط من العربية وغيرها من لغات القبائل التى وفدت على هذه الجهات واندمجت فى القبائل العربية التى استقرت هناك ، مع مجموعة من الألفاظ الانجليزية وما يقابلها من هذه اللغة الهررية .

وقد نصح برتون انجلترا فى مقدمة كتابه باحتلال هذه البلاد وعدّد الأسباب التى من أجلها يرى لزوم ذلك ، ولم ينس وهو يختم كتابه أن يعيد ترديد هذه النغمة الاستعمارية .

والمهم أن كل ما كتب عن حالة بربرة قبـــل الإدارة المصرية يوضح حالة الفوضى التى كانت تعانيها وحاجتها الماسة لتنظيم كافة النواحى بها ، كما يوضح اتجاه الأطماع الاستعمارية إليها .

ولما امتد التنظيم المصرى إليها بدأ العمران يدب فيها . فقد عين رضوان باشا من رجال البحرية المصرية محافظاً لإدارة شئونها فاهتم بتعمير هذا الميناء الفريد وشرع فوراً فى إقامة المبانى اللازمة : كديوان للمحافظة ، وبناء للكمرك ، ومستشفى وجامع ، وقره قول ، ومخزن لتخزين الفحم .

وكان المتبع أول الأمر أن يشرف على الناحية الصحية طبيب الوابور الراسى فى الميناء ولكنه رؤى ضرورة وجود طبيب مقيم ليرعى الناحية الصحية بالبلد فقد يقوم الوابور لجهة أخرى فتحرم البلد من وجود طبيب بها . ولهذا عين طبيبان ليقيم أحدهما فى بندر (بربرة) والآخر فى (دوبار) وهى ميناء صغير لا يبعد كثيراً عن بربرة .

ومن أمجد المشاريع التى تذكر للمصريين بالفخر فى تلك البلاد مشروع

توصيل المياه العذبة من (دوبار) إلى (بربرة) ، وقد أُرسل مهندس مختص لدراسة هذا المشروع ، والاشراف على تنفيذه ، وتم المشروع وافتتحه المحافظ المصرى (رضوان باشا) بحفل عظيم حضره عدد كبير من التجار ومن عقال القبائل ، وبعض السومال وضباط الجهادية والبحرية وبلغ طول خط المواسير التى مدت من الدوبار لبربرة ١٢,١٢٣ مترا .

ولما وصلت المياه لبربرة مدت منها فروع للجامع ، والمستشفى ، وديوان المحافظة ، والجمرك . ومع أن سكان بربرة من السومال كانوا يدينون بالإسلام فقد كانوا يجهلون التعاليم الأساسية للدين الإسلامى ، ولذا أُرسل أحد مدرسى الجامع الأزهر وهو الشيخ محمد بيومى الحنفى ليجتمع بالقاضى والمفتى فى هذه الجهات ليوضح لهما المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ثم يعود بعد ذلك لمصر ، إذ أن الحكومة المصرية كانت ترى من الأوفق بقاء قاض ومفت من أهل البلاد لمعرفتهما بأخلاق الأهالى وعاداتهم .

وقد كان المحافظ المصرى — كما ذكر فى تقاريره — يداوم المرور داخل وخارج بربرة ليطمئن على أن الأمن مستتب ، والطرق آمنة ، وأدى ذلك إلى أن يترك السومال ما كانوا قد اعتادوا عليه من السلب والنهب والقتل وقطع الطرق وكانت الأوامر الصادرة للمحافظ أن يستعمل الحزم مع اللين فلا شدة قاسية ولا تساهل مطلق .

ولما كانت بربرة بطبيعتها ميناء تجارياً فريداً صالحاً لرسو السفن ويحميه من العواصف لسان من الأرض بحيث تصبح السفن الداخلة فيه فى مأمن من غوائل البحر وتقلب الجو ، فقد شجع ذلك الحكومة المصرية لأن تعنى عناية خاصة بإعداد الميناء وتزويده بحاجته من جميع النواحى ليكون أكثر أمناً وأفضل صلاحية لاستقبال السفن .

وقد زار (مكليوب باشا) رئيس عموم المنارات والموانى ، ميناء بربرة وعين الأماكن الملائمة لإقامة فنار لهداية السفن وأسكلة لتسهيل الشحن والتفريغ

وقد استوردت الأدوات اللازمة لهما وأرسلت لبربرة فور وصولها لتركيبها .

وحرصت الإدارة المصرية على تنظيم عملية البيع والشراء وضبطها حتى تستقر أمور التجارة وتزدهر ولذا أرسلت الموازين والمكاييل من مصر لتوحيد الوزن والكيل ؛ كما وحدت العملة المستعملة ، وكانت الأمور تسير من قبل بطريقة مضطربة غير نظامية . وأدت هذه الاصلاحات إلى اتساع نطاق التجارة واستقرار القبائل بالمدينة بعد أن كانت لا تبقى بها إلا مدة الموسم فقط (وهى تمتد من اكتوبر إلى مارس) .

ورغم ما بذلته الحكومة المصرية من جهد وما صرفته على بربرة لاصلاحها وما كانت تتكبده سنوياً للمحافظة على الأمن بها وإدارتها ، فقد اضطرت تحت ضغط الحكومة الإنجليزية لعدم تحصيل جمارك بجهة بربرة ، وذلك لأن أغلب علاقاتها التجارية كانت مع عدن ، كما اضطرت أيضاً لأن تفتح ميناء (جولهار) للتجارة وهو ميناء صغير لا يبعد عن بربرة إلا مسافة ٤٠ ميلا وفتحه واعداده كميناء للتجارة كان يكبد الحكومة المصرية مصاريف باهظة ، وقد رأى غوردون نفسه عند ما تولى حكمدارية السودان عدم عدالة هذه الأوضاع .

ورغم أن وجود إدارة مصرية منتظمة فى بربرة وقيام مواصلات مستمرة بينها وبين عدن وباقى موانى البحر الأحمر قد أدى خدمات جليلة للإنجليز فى عدن فانخفضت أسعار اللحوم والمسلى بها وأصبحت متوفرة طول العام بعد أن كانت تنقطع فترة طويلة منه ، إلا أن انجلترا كانت تتحين الفرص لتضع يدها على أملاك مصر فى هذه الجهات ولعلها كانت تنتظر حتى يدوس المصريون بها الأشواك بأقدامهم ويمهدوا لها الطريق ويذللوا العقبات ثم تتسلم هى هذه الموانى والبلاد ، والدليل على ذلك الزيارات المتكررة لبربرة من قبل (القبودان هنتز) القائد البحرى الإنجليزى بعدن ، وما بدا من أحاديثه وأحاديث حاكم عدن للمسئولين المصريين بها ؛

وفى يوليه ١٨٧٥ صدر فرمان بإحالة ميناء زيلع الذى كان خاضعاً للسلطنة العثمانية ومحوّلة إدارته إلى سنجق الحديدة ، للإدارة المصرية مقابل دفع ٤٥,٠٠٠ خمسة عشر ألف ليرة عثمانية سنوياً .

وقد قام رضوان باشا باستلام الميناء المذكور وصدر الأمر (لمتنزنجر) بك محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر بالتوجه لهذه الجهات أيضاً والوقوف على حالتها من جميع نواحيها وتقديم تقرير عنها ، كما صدر الأمر لرؤوف باشا الذى كان فى معية غوردون باشا فى استكشاف جهات خط الاستواء ، بإحالة هذه الجهات لعهدته وكلّف بالتوجه إليها وكتابة تقرير عما يراه لازماً لها من وجوه الإصلاح .

ولدينا بالاضافة لهذه التقارير المتعددة وصف كامل لحالة زيلع كتبه الرحالة الإنجليزى برتون الذى أشرنا إليه سابقاً ، فى عام ١٨٥٤ . فذكر أن مساحة زيلع تقرب من مساحة السويس وعدد سكانها يتراوح بين ٣,٠٠٠ ، ٤,٠٠٠ نسمة ومع ذلك فالمبنى من منازلها بالحجارة لا يتعدى ١٢ منزلا والباقى عبارة عن عشش صغيرة من القش والجصير ؛ ومنازل الأثرياء مفروشة بالحصير ، ويدخلها النور والهواء من منافذ صغيرة وهى مليئة بالخفافيش التى يتركونها تأوى إلى منازلهم لأنها تخلصهم من الذباب والبعوض . وأما طرقاتها فمتربة وغير منتظمة فليست هى بشوارع بالمعنى المعروف ، وذكر أن المياه العذبة غير متوفرة بالبلدة مما يتسبب عنه بعض الأمراض للسكان كالحمى وغيرها التى تنشأ بسبب رداءة مياه الشرب ، إذ أن الآبار العذبة تبعد عن زيلع بأربعة أميال تقريباً ، وأما زيلغ نفسها فآبارها كلها غير عذبة ولا تصلح للشرب ، وهذا هو سبب عدم وجود خضروات بالبلد .

وفضلا عن تأثير ذلك على الحالة الصحية فإن الأمراض تنتشر بسبب البعوض والذباب .

وقد عنيت الإدارة المصرية بأمر زيلع شأنها فى ذلك شأن كافة بلاد السواحل التى خصصت لها . وقد جعـــل أبو بكر شجيم حاكم زيلع السابق محافظاً لها لمعرفتـــه بحالة البلد والسكان وعوائدهم لكن عين وكيل للمحافظة من الملمين بالقوانين والأحكام وأرســـل عبد القادر باشا مأمور ضبط مصر للإشراف على الأعمال العاجلة اللازمة للمحافظة . فأشرف على تشييد المبانى اللازمة لديوان المحافظة الكمرك والمستشفى وأماكن لإقامـــة العساكر ، ومخازن . وأسكلة لتيسير عملية الشحن والتفريغ .

وقد كانت الأحجار وبعض الأخشاب متوفرة فى زيلع نفسها فاستخدمت فى هذه المبانى ، كما اشتغل فيها الصناع من الجنود .

وقد بحثت مسألة امداد زيلع بالمياه النقية ولما لم يتيسر القيام بمد مواسير المياه للبلدة من الآبار البعيدة عنها ، كما عمل المصريون فى بربرة وغيرها من موانى البحر الأحمر التى دخلت تحت الإدارة المصرية ، أرسلت عدة عربات من بمبر لاستخدامها مؤقتاً فى نقل المياه النقية للبلدة ، وأرسلت دواب النقل اللازمة لجرها .

وعنيت الحكومة أيضاً بتأمين الطرق من زيلع لهرر ليأمن التجار والمترددون على هذه الجهات على أموالهم وأرواحهم ، وقد بذلت جهود جبارة لتوسيع الطريق الرئيسى الذى تسلكه التجارة من هرر لزيلع وأدخلت الحكومة النقد وعممت استخدام الموازين والمكاييل ، وأدى هذا كله لرواج التجارة .

وقد أنشئت مصلحة تابعة لنظارة الزراعة والتجارة بمصر عرفت باسم مصلحة الملح والنطرون ، على أن تتبعها الملاحات الموجودة بسواحـــل البحر الأحمر ، وعين موظفون من قبل هذه المصلحة لتنظيم استغلال ملاحات زيلع البالغ عددها خمسة . وبحثت الوسائل التى بها يمكن مضاعفة المستخرج من الملح والمباع منه . وأرسلت عينات منه للخارج .

ومن الوسائل التى اتبعت لترويج ملح زيلع بالذات تخفيض سعره إذ روعى أن هذا أدعى لمضاعفة تصريفه .

ولما أشيع عن وجود النمحم بزيلع أرسل لمحافظها ليحث الأهالى سواء بالترغيب أو التخويف للإرشاد عن مكان وجود هذا المورد .

أما من الناحية الصحية فقد كانت عناية الإدارة المصرية بها بالغة فشيد بها مستشفى ورتب له الأطباء والممرضون وغيرهم من الموظفين ، ولما أظهر الأهالى عدم ثقتهم فى (الحكيمباشى) الأوروبى المعين لهذه الجهة استبدل بغيره من المصريين .

ولانتظام اتصال هـــذه الجهة البعيدة بمصر وبغيرها من موانى البحر الأحمر رتبت خطوط ملاحية منتظمة بين بربرة وعدن وزيلع وبينها وبين السويس ووضعت لها جداول دقيقة ، وقد وجدنا فى محافظ اليد بالمحفوظات التاريخية بعض هذه الجداول مرتبطة بطريقة تدعو للدهشة والإعجاب .

ورغم أن الإدارة المصرية فى زيلع وضعت نصب أعينها أن تسهل أمور محافظة عدن فى تلك الجهة وتقدم لها كل التسهيلات والمساعدات الممكنة فان الانجليز لم ينظروا بعين الارتياح لوجود المصريين فى هذه الجهات .

ولما أحيلت زيلع للإدارة المصرية ، اتجهت الأنظار إلى جهة (تاجورة) القريبة منها فقد الحقت أدارتها بجهة زيلع ، وأهمية تاجورة ترجع إلى أنها المنفذ للأقاليم الداخلية .

ومن زيلع خرجت حملة مصرية بقيادة محمد رءوف باشا لفتح سلطنة هرر ، وهرر سلطنة إســـلامية مستقلة أسسها جماعة من العرب هاجروا من الجزيرة العربية فى القرن السابع الميلادى .

وقد زارها الرحالة برتون قبـــل الحكم المصرى ؛ وكانت فى ذلك الوقت تحت حكم الأمير عبد الشكور وقضى بها عشرة أيام وتحدث باسهاب عن الطريق من زيلع لهرر ، والقبائل التى تسكن هذه الجهات ، وهى ترجع فى أصلها إلى قبيلتين كبيرتين هما : السومال ، والجالا .

ومن اللذين زاروا هرر أيضاً الرحالة النمساوى (فيليب بولتشكة) وقد

زارها فى حماية ورعاية الإدارة المصرية ، ووصف حالتها قبل الحكم المصرى وما أدخله المصريون من ضروب الإصلاح ، كما أن من أحسن ما كتب عنها التقرير المقدم من هيئة أركان حرب الجيش المصرى التى قامت بفتحها فقد شمل كل ما يتعلق بالمدينة وسكانها .

وقد كان الحكم المصرى لهذه الجهات حكماً مستنيراً قائماً على أساس تعرُّف حالة السكان وحاجاتهم المختلفة وتدارك هذه الحاجات . فقد أرسلت الحكومة المصرية لرؤوف باشا بمجرد فتح هرر خطاباً تستفسر فيه عن حالة هذه الجهات وسكانها من جميع النواحى لمعالجة أوجـــه النقص ، ورد رؤوف باشا على هذا بتقرير وافٍ عن هذه الجهات .

وأرسلت الحكومة المصرية مهندسين من رجال الجهادية لرسم خرائط للدرس وتعيين أماكن المبانى الهامة اللازمة لها ــ وأصدرت الحكومة فرماناً للأهالى تعهدت فيه بنشر التعليم ، والعمل على استتباب الأمن ، والاهتمام بالمرافق العامة ، والنهضة بالزراعة والتجارة والصناعة .

وقد أوفت الحكومة بوعدها ففتحت عدة مدارس صغيرة لتعليم مبادئ القراءة والكتابة والفقه على المذهب الشافعى ، وقد تفقه بعض السكان فى علوم الشريعة ، ودأى ذلك للقضاء على الشوائب المخالفة للدين الصحيح فأصبحت أحكام الشريعة الإسلامية الغراء هى النافذة .

كما اهتم رؤوف باشا ، حكمدار عام هرر وملحقاتها بترغيب السكان فى الزراعة . خاصة زراعة البن التى كانت تجود فى هذه الجهات ، لكن أمراء هرر كانوا يحرمون زراعتها على السكان . وقد أرسلت من مصر بذور الحنطة والخضراوات والفاكهة والقطن والذرة لتجربتها وحث الأهالى على زراعتها .

واهتم رؤوف باشا بتأمين الدروب ، والضرب على أيدى قطاع الطرق فاستتب الأمن بعد أن كانت القوافل تعانى الكثير فى الطريق ، وكان التجار

يضطرون لأن يبذولوا بسخاء لاسترضاء رجال القبائل التى يمرون بها فى كل مرحلة من مراحل الطريق ليأمنوا على أنفسهم وتجارتهم ، وكان ذلك فى الماضى سبباً فى تدهور التجارة فأقفرت أسواق هرر من البضائع واضمحلت تجارتها .

وعمد رؤوف باشا لإقامة المحطات فى الأقاليم والجهات الهامة التى تطرقها القوافل فعملت محطة فى (جلديسه) وأخرى فى (دارفى) على أن يقيم فى كل خمسمائة عسكرى .

وقد نظم النقد المتداول فى هرر ، وحددت قيمته ونبه على رؤوف باشا بعدم تحصيل أى جمارك أو عوائد خلاف ما اعتاد الأهالى دفعه . وقد رفضت الحكومة المصرية الأخذ برأى رءوف باشا فيما يختص باحتكار التجارة فى بعض البضائع المعتاد تصديرها ببلاد العرب أو فيما يختص باستخدام الحكومة لطريقة المبادلة فى التجارة مع الأهالى بدلا من طريقة النقد .

ولم تقتصر عناية الحكومة المصرية على تأمين الطريق بين زيلع وهرر وبينها وبين بربره بل عنيت أيضاً بتوفير وسائل المواصلات السهلة التى تربط هرر بالجهات الأخرى فأصبحت — أى هرر — متصلة بالجهات المجاورة بطرق برية آمنة ، وبالعالم الخارجى بخطوط ملاحية منتظمة ، وأصبح البريد يرد إليها ومنها بانتظام تام .

وقد شجع رؤوف باشا بعض شبان الصومال على مرافقة رجال الجيش من الصناع ليتعلموا منهم صناعة البرادة والحدادة وغيرها من الصناعات . وازدهر فى هرر نوع من الأقمشة . وليكون قدوة لغيره من الموظفين والأهالى فصل رؤوف باشا لنفسه حلتين من هذه الأقمشة ، كما حرم على الجنود شراء أى شىء من غير أسواق هرر نفسها حتى تزدهر الحالة الاقتصادية بها .

وقد أشار دور بك عضو الجمعية الجغرافية المصرية فى تقرير قدمه عن هرر بعد زيارته لها ، ونص هذا التقرير موجود فى المحفوظات التاريخية ، إلى نشاط الحالة الاقتصادية بها .

وقد كان أهالى هرر يحصلون على المياه الضرورية لهم من الغدران البعيدة.

عن المدينة ، فحفر رؤوف باشا قناة لجلب المياه للداخل المدينة ليوفر على الأهالى الجهد ويدرأ عنهم ما كانوا يتعرضون له من مخاطر .

وفى سبتمبر ١٨٧٥ أى فى الوقت الذى كان فيه رؤوف باشا فى طريقه لفتح هرر كانت حملة أخرى بقيادة (ماكيلوب باشا) مدير الموانى والمنارات المصرية قد أقلعت من ميناء السويس قاصدة فتح باقى بلاد السودان الجنوبى ، والوصول إلى مصب نهر الجب ، وكان بمعية ماكيلوب باشا فى هذه الحملة عبد الرزاق بك ورضوان باشا و (شابيه لونج) .

وهذا الأخير من الضباط الأمريكيين ، وقد دخل خدمة مصر سنة ١٨٧٠ ومما يذكر له أنه ظل مخلصاً لمصر حتى بعد انتهاء خدمته بها ، فكتب عدة كتب دافع فيها عن حقوق مصر فى السودان من أهمها كتابه (مصر ومديرياتها المفقودة) ، وكتابه (أفريقيا الوسطى) وأيضاً (الأنبياء الثلاثة ، غوردون ، المهدى ، عرابى) .

وقد وصلت الحملة المصرية إلى (رأس حانون) ، (وبراره) ، (قسمايو) عند مصب نهر الجب واحتلت هذه الجهات ، وبدأت العمل لتعميرها .

وقد كانت التعليمات تقضى بأن تتجه الحملة غرباً بقصد ارتياد الطريق من الساحل لمنطقة البحيرات الأستوائية لكى تتصل مصر بأملاكها فى هذه المنطقة عن هذا الطريق ، طريق البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وكانت السياسة مرسومة على أن تتخذ نقط على الساحل وتمهد منها الطرق للداخل سواء الطرق البحرية أو الحديدية أو البرية .

ولهذا الغرض بحثت مسألة مد السكة الحديد من سواكن إلى بربرة ، أو من سواكن إلى شندى ، ومن مصوع إلى كسله ، وكان الاتجاه إلى تنفيذ نفس الأمر فيما يختص بالاتصال بالمديرية الاستوائية عن طريق خط حديدى يمر من الساحل .

وكانت الأوامر الصادرة لغوردون باشا أن يبادر للاتجاه شرقاً لمقابلة الحملة وتيسير مهمتها ، لكن كما صرح غوردون نفسه أنه لم يكن فى نيته تنفيذ هذا الأمر ، وقد علق « شابيه لونج » على ذلك بأنه لعله راجع لتعليمات صدرت لغوردون من الحكومة الإنجليزية .

وقد أخذ المصريون بمجرد أن خضعت لهم هذه الجهات الساحلية يعملون على تعمير هذه الجهات والعمل على استتباب الأمن بها ويجرون الصلح بين القبائل المتنافرة التى كان النزاع المستمر فيما بينها سبباً فى تعطيل الأعمال العمرانية الإنتاجية ، فلما بدأت الأمور تستقر وتصافت القلوب ، وشعر الأهالى بأن هناك قوة تصون الأهالى وتحفظ الأرواح والممتلكات أخذوا ، كما يقول رضوان باشا فى تقريره ، يتعاونون فى زراعة الحدائق وعمل الآلات الزراعية وغيرها ، لأن الأرض هناك على ساحل (نهر الجب) صالحة للزراعة ، فلم يكن من عائق يحول دون ذلك إلا تنافر القبائل وتطاحنها واستمرار الحروب بينها .

وأرسل (ماكلوب باشا) رئيس الحملة فى ٢ ديسمبر ١٨٧٥ إلى مصر كشفاً ببيان الأشخاص والمهمات اللازمة لتعمير المناطق التى أخذت بساحل أفريقيا الشرقى ، ويتضح من الكشف أن الحاجة كانت ماسة لعدد كبير من المهندسين والبنائين ، والنجارين والموظفين والفلاحين المهرة المتزوجين بنسائهم ، وبلغ عدد من طلبهم من الرجال الفنيين اللازمين لتعمير هذه الجهات ٣١٤ رجلا بمهماتهم وأدواتهم .

وهكذا أخذ العمران يدب فى هـذه الجهات واتجه الكل للإنتاج والعمل .

ولما كانت التجارة فى هذه المناطق أغلبها عن طريق المقايضة لعدم تداول العملة فيها ، وطريقة المقايضة البدائية هذه لها من مساوئها وعدم ضبطها كما نعلم ما يقيد التعامل التجارى ويضيق نطاقه ، ويجعل سيره فى أفق محدود ، لذلك

فقد عمد المصريون إلى نشر استعمال العملة فى هذه الجهات لتنشيط التجارة ، وزيادة حركة التعامل بين الناس .

ولا شك فى أن روح التعمير والبناء وحث الأهالى على العمل والإنتاج والاهتمام بجلب الفنيين لمختلف الحرف والصناعات التى بدت من المصريين منذ اللحظة الأولى تعطينا فكرة عما كان ينتظر هذه الجهات من تقدم ورقى ونهضة لو قدر للحكم المصرى أن يظل بها مدة طويلة . لكن وقفت انجلترا فى وجه الانتداب المصرى فى هذه الجهات وأجبرت الحكومة المصرية على سحب حامياتها منها ، وقد عقد فى سبتمبر سنة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا معاهدة اعترفت فيها بسلطان مصر على بلاد السومال حتى رأس حانون .

هذا وقد كان طبيعياً أن تهتم مصر بتدعيم أسطولها فى البحر الأحمر ليمكنها من ربط هذه المناطق الشاسعة التى دخلت تحت حوزتها بعضها بالبعض الآخر ، ولذا فقد اتجهت الأنظار لعصب الحياة فى ترسانة الاسكندرية وتزويدها بحاجتها من الآلات والمواد الخام والفنيين ، وأنشئت بجوارها مدرسة بحرية عين لنظارتها (مكيلوب باشا) الذى أصبح فيما بعد رئيساً لمصلحة الموانى والفنارات ، وقد اهتمت الحكومة بأخبار طلبة المدرسة البحرية ، وبتعليمهم وبعثت بعدد كبير من الخريجين للبلاد الأوروبية لإتمام علومهم البحرية ، وأوصت مصر على عدد من السفن الحربية المدرعة لحماية أسطولها فى البحر الأحمر

لكن انجلترا لجأت لطريقتها التقليدية فأثارت مخاوف الدولة العثمانية من نتائج تقوية أسطول مصر البحرى فوقفت الدولة العثمانية حائلا دون تقوية مصر لأسطولها الحربى فاتجهت الجهود إلى ناحية أخرى هى تقوية شركات الملاحة التجارية التى تعمل فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر ، وقد أدت هذه الشركات الملاحية كالشركة العزيزية ومصلحة وابورات البوستة الخديوية أجل الخدمات للحكومة المصرية فى تنفيذ سياستها فى البحر الأحمر وموانيه .

وقد اهتمت مصر بإعداد موانى البحر الأحمر المختلفة للملاحة وأنشأت

المنارات لهداية السفن ، فأصبحت الملاحة فى هذا البحر آمنة منتظمة وأصبحت للشركات الملاحية المصرية والأجنبية خطوط ملاحية متعددة فى هذا البحر وبواخر خاصة تقوم برحلاتها البحرية حسب جداول دقيقة معروفة .

هذه صورة بسيطة جداً لبعض الجهود التى بذلتها مصر فى البحر الأحمر وموانيه التى امتدت إليها الإدارة المصرية ، ومنها يتضح بجلاء أن مصر تعتبر أن رسالتها فى هذه الجهات هى التعمير والبناء والأخذ بأيدى السكان والنهوض بهم فى مختلف ميادين الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والدينية . ومن هنا يتضح البون الشاسع بين الامتداد المصرى فى هذه الجهات الأفريقية فى خصائصه ونتائجه ، وبين الاستعمار الأوروبى البغيض الذى كان دائماً لا ينظر لمصالح السكان الأصليين ، بل ينظر لمصالح البلد المستعمرة على أنها فى المرتبة الثانية فيضحى بتلك المصالح طالما كانت تتعارض مع مصالح المستعمر وأغراضه الابتزازية الاقتصادية أو مراميه السياسية .

ولذلك لم يكن عجيباً أن تنظر الدول الاستعمارية وبخاصة انجلترا بعين القلق لسيطرة مصر على هذه المناطق الهامة المطلة على البحر الأحمر . ورغم كل المحاولات التى بذلتها مصر لكسب رضا الدول الأوروبية ، وانجلترا بنوع خاص لنيل موافقتها بقدر الإمكان على المشروعات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى هذه الجهات ، ورغم إلتجاء الحكومة المصرية لاستخدام عدد ضخم من الأجانب لتحقيق مشروعاتها على أمل أن يؤدى ذلك لكسب دولهم إلى جانب مصر أو على الأقل لضمان عدم اعتراضها على المشروعات المصرية فى منطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الحيوية .

ورغم التسهيلات والخدمات التى ذكرنا أن الإدارة المصرية أنتها فى بربره وزيلع وغيرها ، لانجلترا والدول الاستعمارية الأخرى ، فقد ظلت تتحين الفرص لطرد مصر من هذه الجهات التى كانت قد بدأت تنعم بالحكم المصرى المنظم .

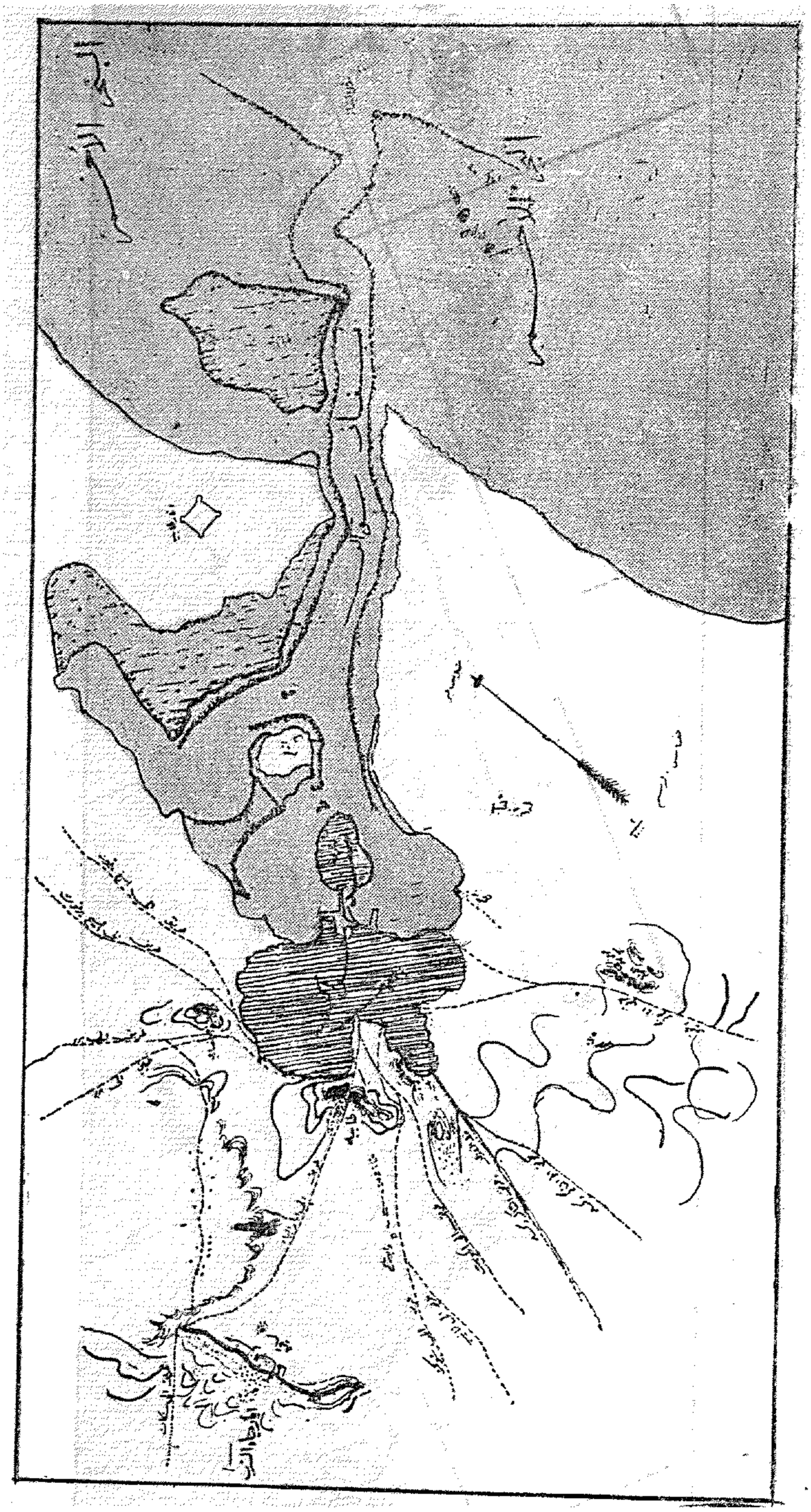

رسم تفصيلى لبندر سواكن

والطرق التى تربطه بمختلف جهات السودان ، وواضح فيه أماكن آبار مياه الشرب والطوابى . من رسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣م) (الأصل بالمحفوظات التاريخية)

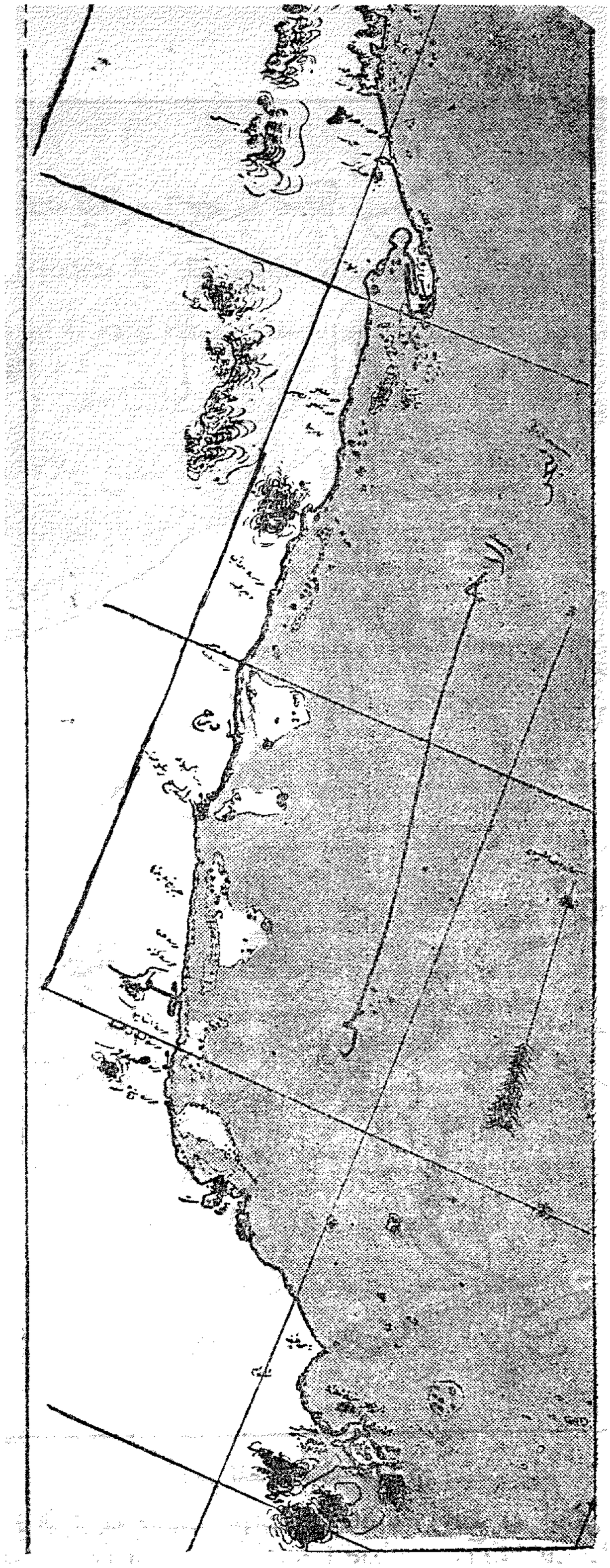

خريطة للمدن والموانئ الهامة على البحر الأحمر فى المنطقة المحيطة بسواكن – شمالا وجنوبا – رسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م)

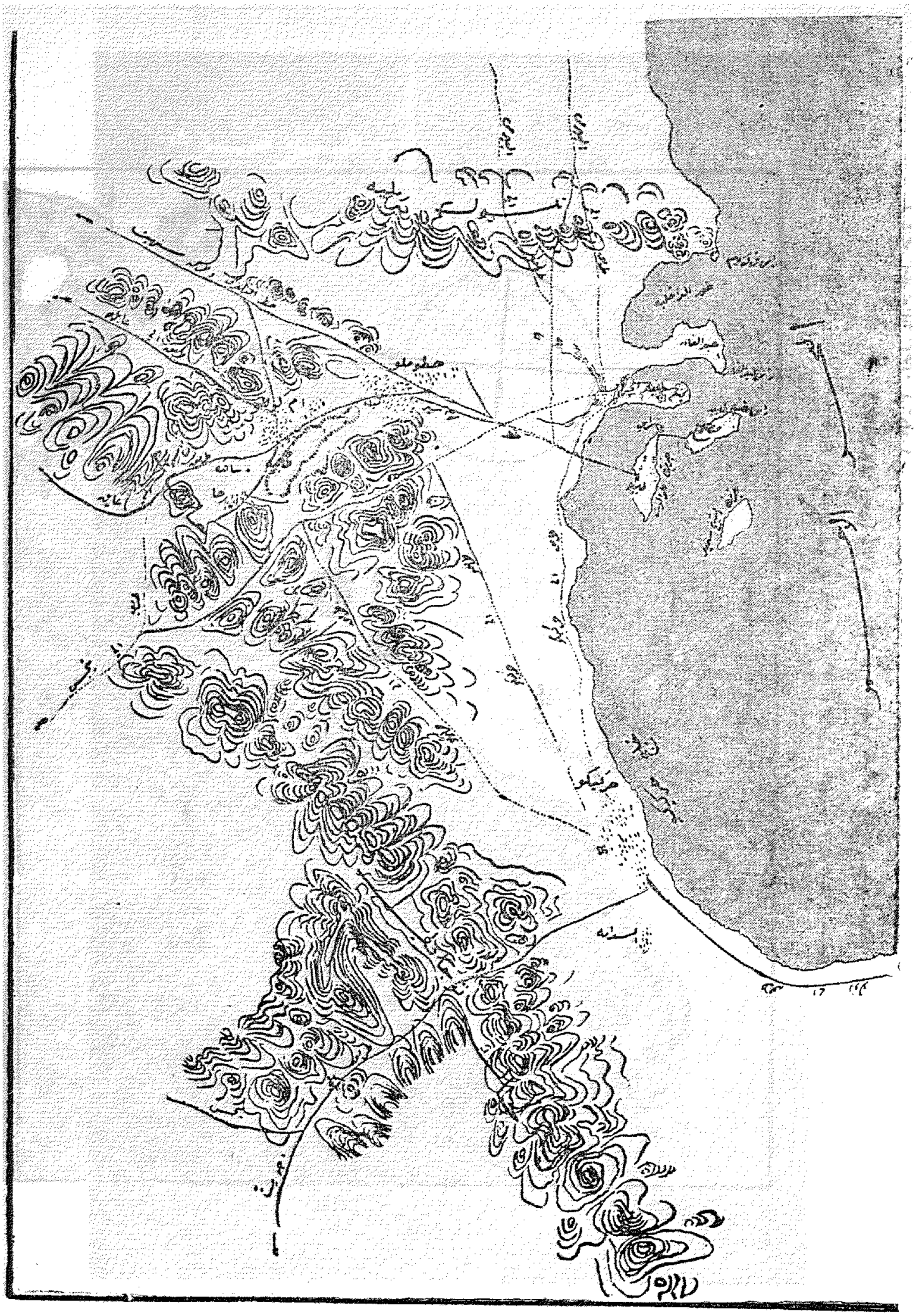

خريطة مصوع وما جاورها والطرق المؤدية إليها ؛ وخطوط التلغرافات التى تربطها بباقى جهات السودان .
رسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) (الأصل بالمحفوظات التاريخية

رسم هيئة أركان حرب الجيش المصري سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢م)
معسكر وبيلول والمناطق المجاورة التي تمركزت بها ألوية الأجناب ومعاقبتهم .

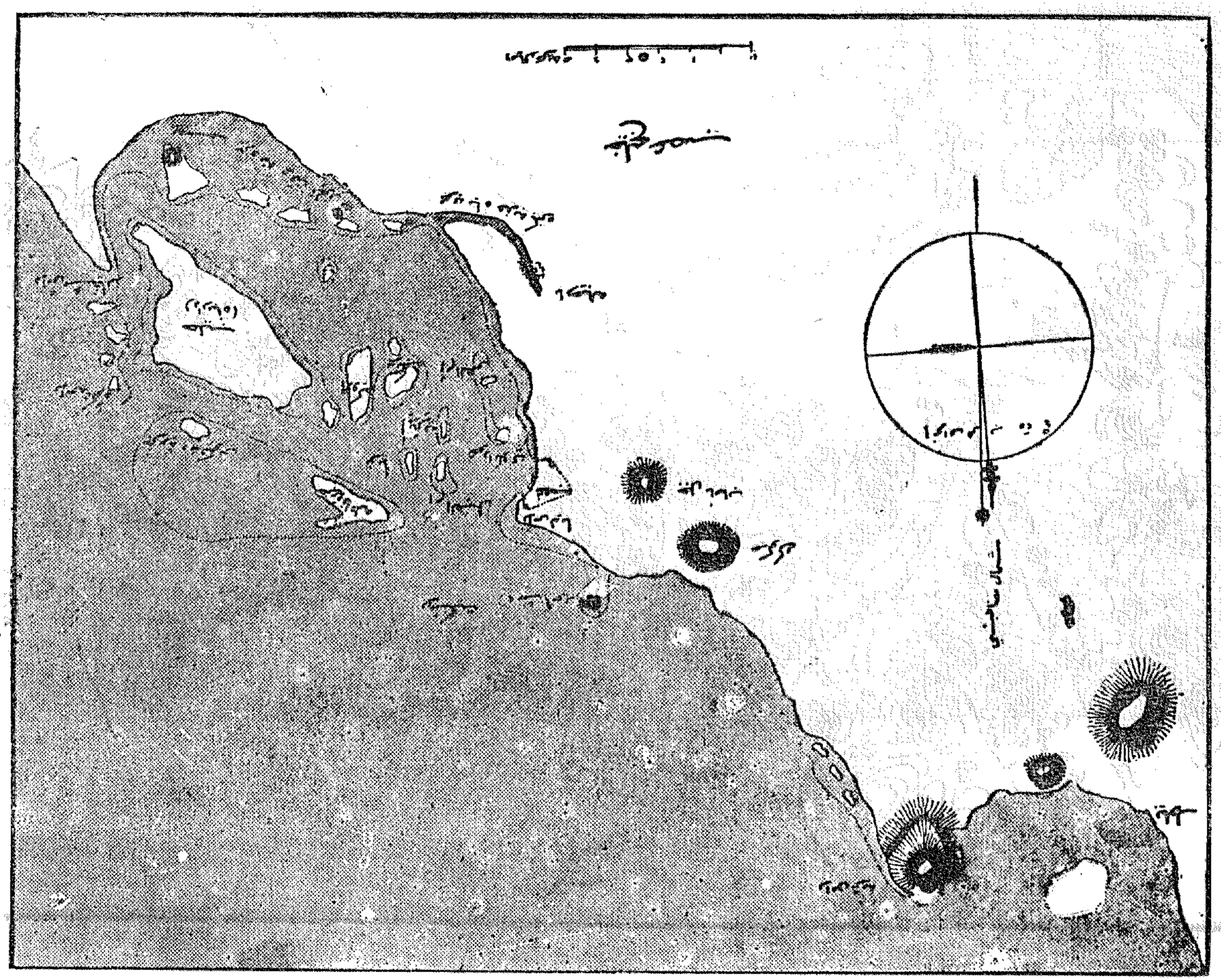

هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التى وضعها الرحالة « برتون »
وبخريطة أركان حرب الجيش المصرى التى عملت بعد وضع هذه الجهات تحت الإدارة المصرية

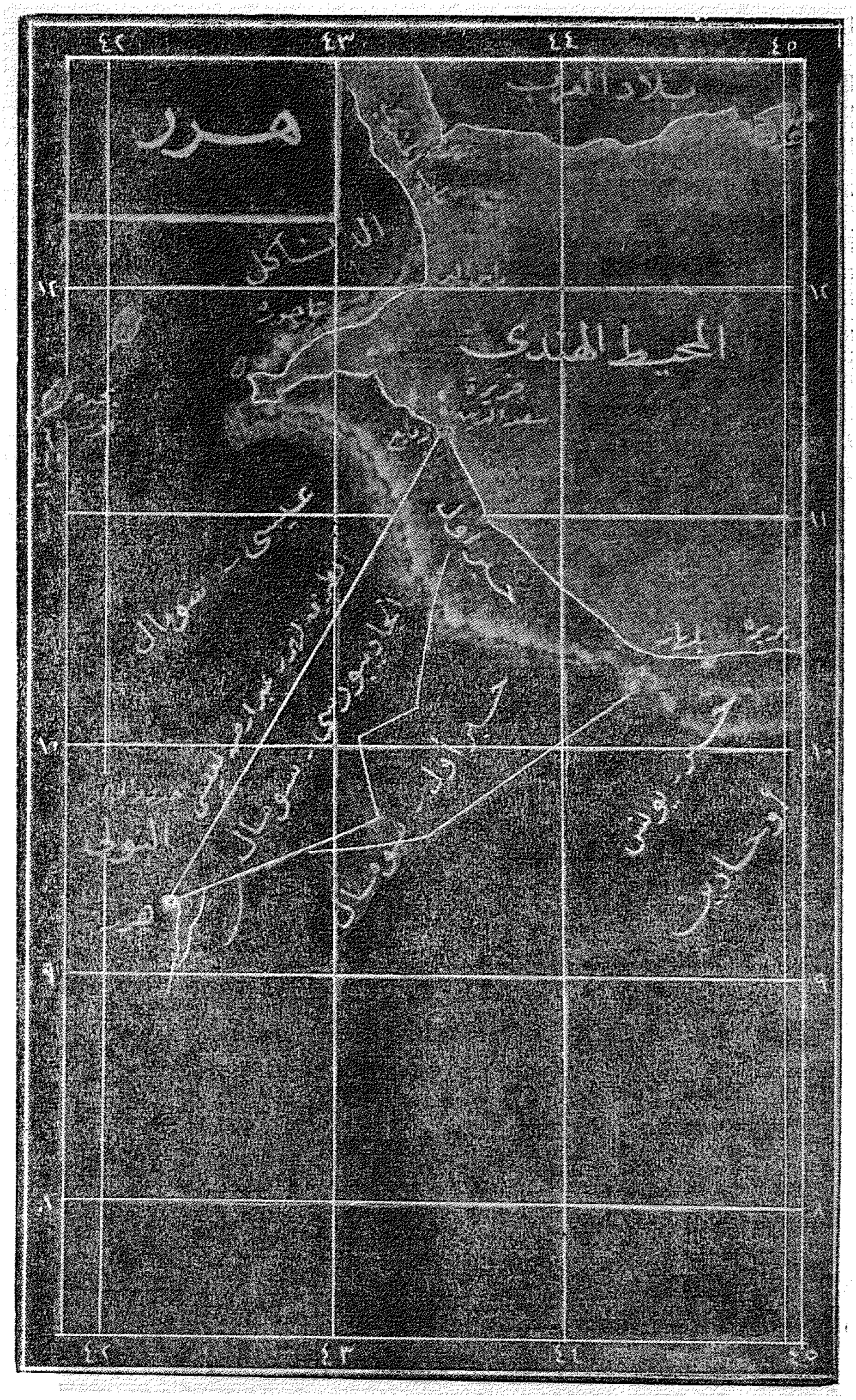

هذا الرسم عمل بالاستعانة بالخريطة التى وضعها الرحالة « برتون » وبخريطة أركان حرب الجيش المصرى التى وضعت بعد فتح هرر

(موضح بها موقع كل من تاجوره ، زيلع ، بلهار ، بربره — والطرق المؤدية من هذه الموانى لهرر والقبائل الموجودة فى هذه القبائل)

نسأل الله العون الخ

الى حضرة جنابنا المحب الاكرم الافخم المعتز بخديو مصر لتقاء

وصافاتها عن الله ذاته واسعدا ايامه واوقاته ان شاء الله السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته وان تفضلتم وعن المحب سئلتم فهو بحمد
ذي الجلال في حال الصحة والاستقلال لازلتم كذلك بالقادر
المالك والباعث لتحرير احرف المودة هو السئوال عن صحة حالكم
واعتدال مزاجكم اللتين هما غاية المقصد والمراد من العباد
ومراطافاهد ساكنة الحركات والاعتدال ما يلزم رفعه لجنابكم
الا اخبرنا الله دوام ذلكم وعن ان الله كما جمعنا القطعة
الافريقية والاخوة الاسلامية بجمع ونفوز بالمواجهة
عن قريب ان شاء الله هذا واسئل الله لكم تمام النعمة ودوام الصحة
والعافية وكل غرض سديد ولكم فرطرفنا فالابتهاج منكم في السلام عرضي
٢ صفر ١٢٩٢ المحب المودة حسن سعيد

صورة الخطاب من السلطان برغش سلطان زنجبار الخديو مصر في (٢ صفر ١٢٩٢) ينبئه بأن كل شيء هادئ وأنه يرجو أن يجتمع به في مصر — وذلك قبل زيارة السلطان لمصر وقد أعقبها حملة (ماكيلوب باشا) لإخضاع بعض جهات الصومال التابعة لسلطان زنجبار

(الأصل بالمحفوظات التاريخية)

المؤيد من الله يوحنا ملك الحبشة وما يليها

الى الامراء المكرمين الرؤساء الجيش وكل بيك وقائمقام العساكر المصرية ضباطا وعساكره بعد اهدا السلام عليكم والامنيات الملوكية البكم نعلمكم انه من الاصول الجاريه مابين جميع ملوك العالم ما سره هدايا لم احد يتعدي على حاره يخ اذن شيء من حدود الغائر والان قد صار البعدي الكامل على حدودنا ودورنا وكما تعلمتا مملكتنا ولاجل الصبر المرضي بوعد الله صبرنا الى هذا الان وما كنا هذا حتى كان ما نحن متذكرين حلت نا الحروب وهذا كله من شورة اناس اسراء الدنيا لم يتقوا الله ولا لهم راي بتدبير الممالك المتزنه بامر العزيز الحكيم فانتج الان تعدا كم حدودنا وحصولكم في بطن مملكتنا الضيقه ليس بقصد انفسكم بل كما ذكرنا عن الامانات وعهد الله بيننا وبينكم انتم وما لكم وشوره واحده لا تهلك من وتتكم فلاجل خاطركم وهذه مملكتنا وحارتكم سنا بينكم فاذن بلدت تسليم الاسلحه وان اجيتم لجلوس بحضرتنا يكون لكم الراحه الكامله واذا اجتمع التعهد الى محل وطنكم بلدت لكم ذلك تشيع العساكر ياكم بلا ضرر ولا مشقه ويكفي هذا القاهد على الله المالك الكل مع عزيز السلامات ورد الاداده خير والسلام حتار 9 هدور 1878

يحظى بلطف العتبة الاكرم الافخم المعتمد باشا اسمعيل خديو مطرقاهره وضافاتها حرس الله ذاته امين

صورة لمظروف خطاب مرسل من الملك يوحنا ملك الحبشة للخديو إسماعيل بمناسبة الحشود التى تجمعت فى مصوع استعداداً لحملة أرندروب بك — وقد وصل الخطاب عن طريق السويس فى ٢٨ مارس ١٨٧٥ (الأصل بالمحفوظات التاريخية — ونفس الخطاب أشرنا إليه فى البحث)

وقد أتاح التدهور الاقتصادى والسياسى الذى انتاب مصر منذ أواخر عهد اسماعيل ، فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع . ولعبت السياسة الإنجليزية دوراً عجيباً ملتوياً لتحقيق أطماعها هذه فهى تارة تجبر مصر على إخلاء أقاليم مطمئنة هادئة من ممتلكاتها بحجة الارهاق المادى الذى تسببه إدارة مصر لهذه الأقاليم للخزانة المصرية المرهقة ، وذلك بالطبع ليتيسر لها وضع يدها على هذه الأقاليم .

وتارة أخرى تتذرع باسم حق مصر الشرعى فى ممتلكاتها لتقصى دولة استعمارية منافسة أخرى .

ومرة ثالثة تسلم أملاك مصر لدولة حليفة أو قليلة الخطر حتى تتحين الفرص المؤاتية لتضع يدها على الفريسة .

وهكذا لم يأت عام ١٨٨٤ حتى كانت الدولة الاستعمارية قد اقتسمت أملاك مصر فى السودان الشرقى ، وشرق أفريقيا ، وكان نصيب انجلترا وحليفتها إيطاليا فى ذلك الوقت ، نصيب الأسد من أملاك هذه الفريسة المغلوبة على أمرها .

فأخذ الأيطاليون بمعاونة الإنجليز يمتدون من منطقة « عصب» التى اتخذوها كمسمار جحا فوضعوا أيديهم سنة ١٨٨٢ على مصوع كما احتلوا (بيلول) وبسطوا سلطانهم على المنطقة كلها الممتدة من رأس نضار (جنوب سواكن) إلى (أويوك) وفى مارس ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالى ينظم أمر هذه الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر التى سميت فى المرسوم باسم (ارتريا) .

على أن هذا النصر العجيب أسال بالطبع لعاب الإيطاليين فتطلعوا لغنيمة أخرى وكانت أطماعهم متجهة للحبشة . ولتحقيق هذا الهدف فكر الإيطاليون فى احتلال ساحل الصومال إذ أن هذه الجهات كانت المنفذ الجنوبى لبلاد الحبشة فباستيلائهم عليها يستطيعون تطويق الحبشة من الجنوب وبذا يقفلون الطريق أمامها للمحيط الهندى كما أغلقوا طريق البحر الأحمر باستيلائهم على الموانى التى كونوا منها مستعمراتهم فى أرتريا ، واستطاعت إيطاليا أن

تتفق مع صديقتها انجلترا فى سنة ١٨٩١ على رسم حدود منطقة النفوذ الجنوبية هذه . والطريف أن انجلترا سمحت لإيطاليا بوضع يدها على موانى (برارة) ، (نفدشيو) وهى الموانى التى أرغمت المصريين على إخلائها ، وحاولت إيطاليا بعد ذلك أن تضرب ضربتها المنتظرة على الحبشة، لكن هزيمتها المشهورة فى عدوة ١٨٩٦وضعت حداً لكل هذه الأحلام الاستعمارية الحميلة .

أما انجلترا فقد وقع اختيارها من أملاك مصر على الجهات المقابلة لعدن على البر الثانى فقد أجبرت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلاء بربرة وبلهاز وزيلع واحتلتها هى وكونت منها ما سمى بالسومال الإنجليزى .

أما هرر فقد أجبرت انجلترا مصر على إخلائها فى مايو سنة ١٨٨٥ وتسليمها للأمير عبد الشكور بن أمير هرر السابق . ويبدو أن انجلترا كانت تعتبر هذا الإجراء إجراء مؤقتاً حتى تتاح لها الفرص بوضع يدها عليها وإدارتها لكن فى عام ١٨٨٧ زحف مفليك ملك شوا (ملك الحبشة فيما بعد) واستولى عليها ولا تزال فى يد الأحباش لليوم .

ولم تخرج فرنسا صفر اليدين من هذه القسمة فقد تذكر الفرنسيون أن هناك مسماراً آخر لححا وكان جحا فى هذه المرة يستظل تحت الراية الفرنسية فقد تذكروا أن فرنسياً اشترى أو على الأقل ادعى أنه اشترى من أحد مشايخ القبائل ميناء (أويوك) فى عام ١٨٦٢ ولم تهتم فرنسا بهذا الأمر لكن فى عام ١٨٨٢ حين فتحت مدافع الإنجليز التى كانت تضرب الإسكندرية آذان الفرنسيين وأبصارهم إلى التغيير المترقب حدوثه فى هذه المناطق الحيوية الهامة بادرت فرنسا إلى احتلال أريوك وإلى التوسع منها للداخل ، فاستولت على (تاجوره) وعلى جبوتى وعلى غيرها من الجهات الساحلية القريبة . ولم يكن هذا غريباً فقد كانت هذه الجهات الخاضعة للنفوذ المصرى نهباً مستساغاً فى ذلك الوقت . وفى سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسى بضم هذه الجهات تحت اسم (الصومال الفرنسى) .

هذه قصة إخلاء الإدارة المصرية لهذه الجهات ومأساةإخلاء هذه الجهات، ومبرراتها أو عدم مبرراتها ، مسألة يطول الحديث فيها ويضيق هذا المجال عن التعرض لها ، لكن يكفى أن أشير إلى أن السكان أنفسهم بهذه الجهات من وطنيين وأجانب أصيبوا بالذهول لما علموا بأمر إخلاء الإدارة المصرية لها، ووصل الأمر بالتجار الأجانب الذين استقروا بهرر وزيلع وبربرة وغيرها واستثمروا أموالهم هناك فى ظل الإدارة المصرية ؛ أن قدموا لرضوان باشا الذى كان مكلفاً بإخلاء هذه الجهات عرائض ممضاة ، ذكروا فيها أنهم لم يصدقوا النبأ حين وصلهم . أما وقد ظهر أنه حقيقى فإنهم يحتجون على هذا التصرف البعيد عن الحكمة وقدموا (بروتستو) على الحكومة المصرية يحملونها نتيجة إخلاء هذه المناطق الآمنة . ويذكرون أنهم لولا شعورهم بالأمن والطمأنينة لما نقلوا ثرواتهم وممتلكاتهم وعائلاتهم واستقروا فى هذه الجهات، وأن سحب الإدارة المصرية منها سيعرضها لعوامل الفوضى ويعرض حياتهم وأموالهم للأخطار ، وهم يحملون الحكومة المصرية نتائج ذلك كله .

والغريب أن انجلترا أو غيرها من الدول الاستعمارية التى استولت على أملاك مصر لم تدفع أى تعويض عن المشروعات العمرانية والمبانى التى أقامها المصريون وصرفوا عليها آلاف الجنيهات خلاف الجهود المضنية ، بل الأغرب من ذلك أن المصريين ظلوا يدفعون مرتب نائب القنصل الإنجليزى المكلف بإدارة هذه الجهات بل والإضافة السنوية التى كانت تدفعها مصر للدول العثمانية فى مقابل ضم زيلع ومصوع وسواكن حتى بعد إخلاء هذه الجهات واحتلال هذه الدول الاستعمارية لها .

هكذا طويت صفحة الحكم المصرى بهذه الجهات ، ولا شك فى أن أى حكم محايد عادل لا يستطيع أن ينكر ما أدته الإدارة المصرية المنتظمة من خدمات لهذه البلاد وسكانها ، ويستطيع أن يلمس البون الشاسع بين أهداف مصر واتجاهاتها وبين أهداف الاستعمار الأوروبى ومراميه ووسائله .

فلا شك فى أن هذه البلاد نعمت فى ظل الحكم المصرى بإدارة مستنيرة قفزت بها إلى مدارج الحضارة بخطوات واسعة ، ولو دام الحكم المصرى مدة أطول لتأصلت تعاليم الإسلام فى قلوب الأهالى ولقضت على كثير من الرذائل التى لا تزال منتشرة إلى اليوم .

وقد اعترف الرحالة النمساوى (فيليب يولتشكه) الذى زار هرر والجهات المجاورة لها فى نهاية الحكم المصرى ، بما نال هذه البلاد من الخير تحت أيدى المصريين .

وحتى الكتاب المغرضين من الإنجليز أمثال (جيمس) الذى زار هذه البلاد فى أواخر عهدها بالحكم المصرى ، وعاد إليها بعد أن أنزلت عنها الراية المصرية وكتب عنها كتابه "The Unknown horn of Africa" ، نستطيع أن نلمس فى أقواله الحقائق الصارخة التى حاول أن يخفيها أو يطمسها ، فقد ذكر مثلا أن السوماليين فى الحقيقة لا يحبون المصريين كما أنهم يبغضون التجار الأجانب الذين يأتون لمشاركتهم أرزاقهم ولذلك فقد رحبوا به وبأعوانه لما علموا أنهم ليسوا مصريين ولا تجاراً . وهذا كلام مضحك ووجه المغالطة فيه واضح ، فقبل الحكم المصرى لم يجرؤ أجنبى أن يطأ هذه البلاد بأقدامه وقد صرح (برتون) وغيره بذلك . وقد قابل الأهالى إجلاء المصريين عن هذه البلاد بالوجوم ، ولدينا العرائض المتعددة بإمضاءاتهم وبخط الأهالى يعبرون فيها عن جزعهم لما سمعوا عن إخلاء مصر لهذه الجهات ، فكيف يدعى هذا الكاتب أن السكان يرحبون بالإنجليز وأمثالهم ويفضلونهم عن المصريين المسلمين ، وقد ظل سكان هذه البلاد بالذات سنين طويلة يحملون راية الجهاد ضد الحبشة وضد البرتغاليين فى حروب لا شك فى أنها امتداد للحروب الصليبية المعروفة .

أما قوله بأن أعمال المصريين العمرانية فى هذه الجهات لا تكاد تذكر فإن فى فلتات كلامه أثناء وصفه لمدينة بربرة الجديدة التى أنشأها المصريون

وحديثه عن نظامها وبساتينها الجميلة والصور الفوتوغرافية الرائعة التى أخذها لمنزل الحاكم والحديقة والنافورة ، ووصفه للمستشفى والسجن ، ولمكتب البريد والمخازن والمنازل وعملية المياه التى ذكر أنها تصل المدينة فى أنابيب حديدية من على بعد عدة أميال وغيرها وغيرها من الأشياء التى ذكرها عفواً وهو يصف المدينة التى استحوز عليها السادة الإنجليز دون أن يذكر من هم أصحاب الفضل الأول والأخير فى النهوض بها بهذه الدرجة من التقدم والرقى ، كل هذا يدل على مبلغ ما بذله المصريون وعلى أن من ينكر عليهم جهودهم إنما يكتب بروح التحيز البغيض الذى يجب أن يتحرر منه الكاتب النزيه .

ومن أمثال جيمس ، الكاتب الإنجليزى (بركان) الذى كتب فى كتابه British Somaliland يقول إن ما طرأ على بربرة أثناء الحكم المصرى من التغير شىء لايذكر ، وهذا تطاول أيضاً على الحقيقة ، فالكاتب نفسه يناقض نفسه بنفسه ، إذ بينما نراه يصف بربرة أيام زيارة (جونستون) لها قبل التنظيم المصرى بأنها مجموعة عشش مبعثرة بلا نظام تدل على الحياة البدوية غير المستقرة ويرجع ذلك لسببين :

١ ــ معارضة السوماليين لزيارة أى غريب لبلدهم .

٢ ــ عدم وجود المياه فى بربرة فهم يحصلون عليها من بلدة دوبار على مسافة كبيرة تبلغ ثمانية أميال .

نراه يتحدث بعد ذلك عن زوال هذه العقبات بوصول المياه إلى بربرة ويصف المنازل الجديدة بأنها شرقية فى طابعها وتحتوى على فناء واسع ووسطه نافورة ، هذا بخلاف مبانى الحكومة ، ثم قال إن المياه من منبعها من دوبار تمر فى خزان لتبريدها ، وبجوار هذا الخزان بنى حصن لحماية هذه المياه ؛ ويتحدث عن فنار بلهار ومبانى الجمرك وغيرها .

ذكر كل هذا وهو يعرض لوصف المدينة الجديدة ونسى بل تناسى أصحاب الفضل فى هذا كله وتجاهل أن الفضل يرجع إلى أولئك الذين أشار فى أول كتابه على أنهم لم يغيرو الكثير من شأن بربرة .

لقد اجتث المصريون الأشواك التى كانت تعترض طريق الإصلاح وأوجدوا وسائل الحياة المستقرة الآمنة فى هذه الجهات البعيدة ، وجاء الإنجليز لينعموا بثمار هذا كله دون جهد بذلوه أو مال أنفقوه وبلا حق مشروع يخول لهم طرد المصريين واحتلال أماكنهم فى هذه البلاد الإسلامية الأفريقية اللهم إلا حق القوى فى أن يجبر الضعيف على ترك ثمار جهوده وجهاده ليغتصبها وينعم بها هو دون صاحبها .

وإذاً فمن حق هذا الوطن علينا وعلى المشتغلين بالتاريخ بنوع خاص أن نبرز هذه الجهود المضنية التى بذلت وأن نظهر هذه الصحائف الناصعة التى يحاول المستمعر أن يطمرها ، فمن عيوبنا العامة أن جهودنا وخـــدماتنا تنسى دون أن نهتم حتى بتسجيلها بينما يضخم الغربيون القليل الذى يؤدونه بل يبرزون جهودهم الشخصية التى يبذلونها لخدمة مصالحهم هم فى ثوب المنفعة العامة فيظهرون فى ثوب المضحين البازلين وهم المغتصبون النفعيون .

شوقى الجمل